مؤشر

ترجمات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الاثنين 18 سبتمبر 2023

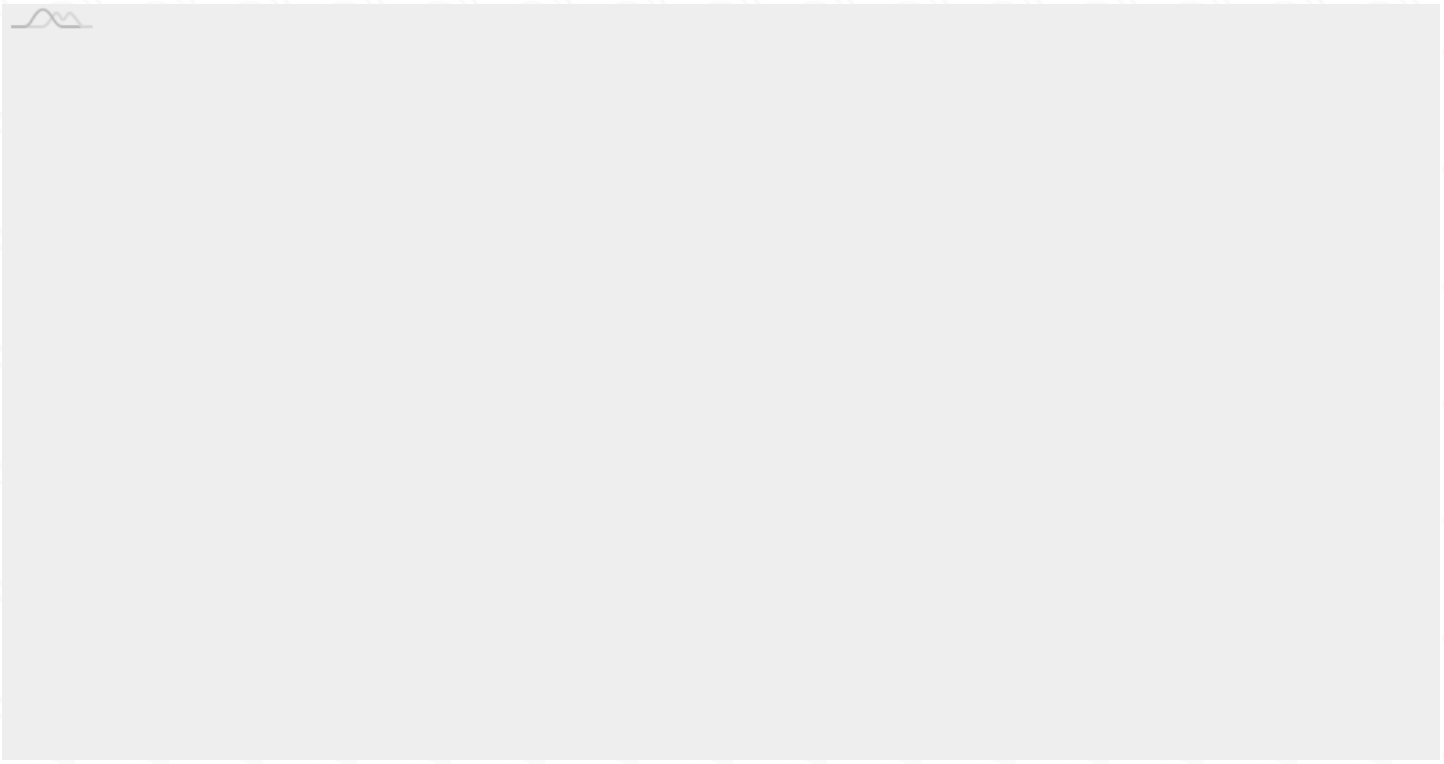

يديعوت أحرنوت: معضلة السعودية.. اتفاق مع إسرائيل قد يؤجج هجمات إرهابية

(إقليمي ودولي . يديعوت أحرونوت)

تناقش صحيفة يديعوت أحرنوت التحديات التي تقف حجر عثرة أمام إبرام صفقة تطبيع بين المملكة العربية السعودية وإسرائيل ترعاها الولايات المتحدة.

تستهل الصحيفة العبرية تقريرها بالإشارة إلى أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو من المقرر أن يلتقي الرئيس الأمريكي جو بايدن يوم الأربعاء المقبل في نيويورك، قبل يومين فقط من خطابه المتوقع في الأمم المتحدة.

على الرغم من عدم ذكره صراحة في بيان البيت الأبيض، إلا أن أحد الموضوعات الرئيسة التي من المحتمل مناقشتها خلال الاجتماع هو التطبيع المحتمل للعلاقات مع السعودية. على الرغم من التقارير التي تشير إلى أن الأمر يلوح في الأفق، حاولت الولايات المتحدة تهدئة الحماس يوم الجمعة الماضي.

وذكر وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكين أن العملية لا يزال أمامها الكثير من التفاصيل المحددة التي يجب حلها، فيما يتعلق بالفلسطينيين في المقام الأول، وعلى الرغم من أنها قيد العمل، إلا أنها لا تزال صعبة.

تحديات صعبة

زعمت كارين إليوت هاوس، المحررة السابقة لصحيفة وول ستريت جورنال، في مقال رأي نُشر في صحيفة أمريكية الأسبوع الماضي أن نتنياهو وولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان التقيا سراً مرتين منذ نوفمبر ، وفقًا للصحيفة.

واستعرضت هاوس التحديات الكثيرة على طريق التوصل إلى اتفاق، على الرغم من التفاؤل في إسرائيل والمملكة. وتشمل هذه التحديات إيجاد تنازلات يحتاجها الفلسطينيون لتتماشى مع متطلبات السعودية، دون زعزعة استقرار حكومة نتنياهو. بالإضافة إلى ذلك، يتضمن تأمين موافقة الكونجرس على المطالب الأمنية السعودية وإبقاء إيران «مهمشة» دون تقويض المجموعات التابعة لها التي تعمل بالوكالة للجهود الجارية.

كما ذكرت هاوس أن مصادر من جميع الدول الثلاث، السعودية والولايات المتحدة وإسرائيل، واثقة من قدرة دبلوماسييها على تحقيق اختراق. ويتمثل هدفهم المشترك في التوصل إلى اتفاق بحلول يناير، قبل بدء عملية الانتخابات الرئاسية الأمريكية، أو قبل محاولة الإرهابيين تعطيل المحادثات، بحسب الصحيفة.

ووفقًا لهاوس، قدمت القيادة الفلسطينية قائمة بالمطالب «غير الواقعية»، كما وصفها الإسرائيليون والسعوديون. من ناحية أخرى، وفقًا لمصدر داخل المملكة ورد في التقرير، أجرى محمد بن سلمان مسحًا بين الفلسطينيين، كشف أن 16% فقط منهم يدعمون السلطة الفلسطينية وقيادتها، ويعتبرونها قيادة فاسدة.

التهديد الأكبر

وأضافت الصحيفة أن أكبر تهديد للتطلعات الإقليمية لولي العهد السعودي هو إيران. ويمكن أن يؤدي التطبيع مع إسرائيل إلى تعزيز هذه الحساسية. وقد يتهم المعارضون المحليون بن سلمان بخيانة الفلسطينيين، وقد تشعر

طهران بأنها مدفوعة إلى التحرك.

كما نقلت هاوس عن مسؤول سعودي قوله إن المعضلة الحالية هي ما إذا كانت السعودية مستعدة لتحمل هجمات إرهابية من أجل السلام مع إسرائيل. وتجدر الإشارة إلى أن المملكة العربية السعودية جددت علاقاتها مع إيران في مارس بعد سنوات من العداء، لا سيما في أعقاب هجمات 2019 على منشآتها النفطية التي نسبتها الرياض إلى إيران.

بي بي سي: وصول سفن الحبوب الأولى إلى أوكرانيا باستخدام طريق جديد

(إقليمي ودولي . BBC)

اهتمت هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) بوصول أول سفن شحن إلى ميناء أوكراني بعد سفرها عبر طريق جديد في البحر الأسود والتي من المقرر أن تحمل حبوبًا إلى مصر ودول أخرى.

ونقلت الشبكة البريطانية عن سلطات الميناء الأوكرانية قولها إن سفينتي شحن وصلتا إلى ميناء أوكراني بعد السفر عبر البحر الأسود باستخدام طريق جديد.

ووصلت السفينتان إلى تشورنومورسك يوم السبت، وكان من المقرر أن تحملا 20 ألف طن من القمح المتجه إلى الأسواق العالمية.

وقال مسؤولون إن هذه هي المرة الأولى التي تصل فيها السفن المدنية إلى ميناء أوكراني منذ انهيار اتفاق مع روسيا يضمن سلامة السفن.

في السابق كان الممر يستخدم فقط من السفن المغادرة من أوكرانيا.

وقال نائب رئيس الوزراء أولكسندر كوبراكوف إن السفن أبحرت رافعة علم دولة بالاو الجزيرة المحيطية وأن طاقمها يتألف من أشخاص من أوكرانيا وتركيا وأذربيجان ومصر.

وقالت وزارة الزراعة الأوكرانية إن السفن ستسلم القمح إلى مصر وإسرائيل.

أعلنت كييف من جانب واحد الممر البحري - الذي يحتضن الساحل الغربي للبحر الأسود - بعد أن تخلت روسيا عن صفقة تدعمها الأمم المتحدة سهلت صادرات الحبوب من الموانئ الأوكرانية.

وقالت موسكو إن أجزاء من الاتفاق تسمح بتصدير أغذيتها وأسمدتها لم تُنجز واشتكت من أن العقوبات الغربية تقيد صادراتها الزراعية.

منذ ذلك الحين، هددت روسيا بمعاملة السفن المدنية التي تبحر إلى أوكرانيا باعتبارها أهدافًا عسكرية محتملة.

في وقت سابق من هذا الأسبوع، اتهمت المملكة المتحدة روسيا باستهداف إحدى هذه السفن بصواريخ كروز متعددة أثناء وجودها في ميناء أوديسا الأوكراني مؤخرًا.

ولفتت الشبكة إلى ان أوكرانيا هي واحدة من أكبر موردي المحاصيل في العالم مثل زيت عباد الشمس والشعير والذرة والقمح.

عندما غزت روسيا أوكرانيا في فبراير 2022، حاصرت بحريتها موانئ البحر الأسود في البلاد - محاصرة 20 مليون طن من الحبوب المخصصة للتصدير.

وقد أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار الأغذية العالمية وهدد بإحداث نقص في بلدان الشرق الأوسط وأفريقيا التي تستورد كميات كبيرة من الأغذية من أوكرانيا.

وقالت الشبكة إن بعض هذه البلدان، بما في ذلك أفغانستان واليمن والسودان وإثيوبيا، لا تزال في حاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية.

بالإضافة إلى تهديد السفن التي تمر عبر البحر الأسود، استهدفت موسكو البنية التحتية للموانئ الأوكرانية.

واتهمت كييف روسيا بسعيها لإلحاق الضرر بصادراتها من الحبوب وتقويض الأمن الغذائي العالمي.

رويترز: مصر تفتتح مسجداً من الطراز العثماني بعد ترميمه في قلعة صلاح الدين

(ديني . رويترز)

أفادت وكالة رويترز أن مصر افتتحت مسجداً افتتحت مصر مسجداً على الطراز العثماني شيده الحاكم سليمان باشا الخادم في القرن السادس عشر داخل قلعة صلاح الدين الأيوبي التي هيمنت على أفق القاهرة منذ قرون.

وأوضحت الوكالة أن المسجد، الذي يضم 22 قبة مكسوة بالبلاط الأخضر ومنبرا مُطعماً ببلاط إزنيق الشهير، هو أقدم مسجد عثماني في القاهرة، وبُني عام 1528 م، بعد أحد عشر عاماً من قيام الجيش العثماني بقيادة السلطان سليم بغزو مصر من الإمبراطورية المملوكية.

يقع مجمع المسجد الذي تبلغ مساحته 2360 متراً مربعاً في موقع مقبرة تعود إلى العصر الفاطمي، والتي بُنيت عام 1140 م ولا تزال قائمة.

وقال مصطفى وزيري رئيس المجلس الأعلى للآثار «للتمييز بين المساجد العثمانية، عادة ما تكون المئذنة على شكل قلم رصاص. ويتكون المسجد من منطقة الصلاة والمحيط والمقبرة الفاطمية والكتاب (مدرسة القرآن)».

ويقع المسجد المعروف باسم مسجد سليمان باشا الخادم وكذلك مسجد سارية داخل قلعة القاهرة. وبنى القلعة القائد صلاح الدين بعد أن فتح القاهرة من الفاطميين. وبعد بضع سنوات ذهب صلاح الدين لفتح القدس من الصليبيين.

استغرق الترميم خمس سنوات تحت إشراف المجلس الأعلى للآثار في مصر.

الجارديان: مراقبون يقولون إن أمراء الحرب يستخدمون الاستجابة للكوارث لممارسة السيطرة

(إقليمي ودولي . الجارديان)

نشرت صحيفة الجارديان تقريرًا أعدته روث مايكلسون تسلط فيه الضوء توظيف أمراء الحرب في شرق ليبيا للمساعدات الإنسانية لبسط نفوذهم,

ووفقًا للصحيفة البريطانية، ففي حين تواصل فرق البحث والإنقاذ البحث عن الجثث المحاصرة تحت الطين وأنقاض منازلهم في مدينة درنة الساحلية الليبية، يقول المراقبون إن أمير الحرب خليفة حفتر وأبنائه يستخدمون الاستجابة للكارثة وسيلة لممارسة السيطرة بدلًا من ضمان وصول الإغاثة الإنسانية الحيوية إلى المدنيين.

ولقي ما لا يقل عن 11300 شخص مصرعهم وفقد أكثر من 10000، وفقًا للهلال الأحمر الليبي، بعد انفجار سدين خلال عاصفة قوية الأسبوع الماضي.

قبضة على المساعدات

وأشارت الصحيفة إلى أن جهود الإنقاذ اليائسة استمرت في محاولة للعثور على أي ناجين متبقين حيث استمرت الجثث في الانجراف على الشاطئ. وغالبًا ما كان المستجيبون الأوائل على الأرض يعملون أثناء محاصرتهم بمسلحين من الجيش الوطني الليبي، وهو تحالف عسكري مترامي الأطراف موالي لحفتر، وسط ما وصفه المراقبون بأنه جهود للحفاظ على قبضة حديدية على المساعدات الحيوية التي تصل إلى المدينة المنكوبة.

ونقلت الصحيفة عن عماد الدين بديع المحلل في شؤون ليبيا بالمجلس الأطلسي أن «هناك في الأساس وجود عسكري يخلق اختناقات بدلًا من أن يفضي إلى توفير الإغاثة. ولم تُسهل القيادة العسكرية الاتجاه الرئيس لجهود الإغاثة، وكان لتلك القيادة مصلحة في إظهار سيطرتها».

وقام حفتر، الذي قاد حملة عسكرية للسيطرة من جانب واحد على جزء كبير من شرق ليبيا منذ 2014، بجولة في درنة يوم الجمعة. وأشاد باستجابة المتطوعين وكذلك أعضاء الجيش الوطني الليبي.

وقال بديع: «على جانب العلاقات العامة، فإنهم يستفيدون من قنواتهم الدعائية الموجودة مسبقًا لعرض سيطرتهم، بينما يكونون الواجهة الرئيسة لإدارة الإغاثة من الأزمات وكونهم أوصياء على المدينة. ولكن مرة أخرى، هذا يخلق اختناقات في كل مكان. وكانت زيارة حفتر نموذجًا مصغرًا لهذه المشكلة، فقد جُمد كل شيء لمدة ساعة من أجل حملة العلاقات العامة لحفتر».

أبناء حفتر يظهرون

ولفتت الصحيفة إلى ان أبناء حفتر، الذين يسيطر كل منهم أيضًا على شبكاتهم الواسعة من المصالح المالية والعسكرية في بعض الأحيان في شرق ليبيا، استجابوا للأزمة الإنسانية في درنة من خلال السعي لمزيد من

السيطرة على الاستجابة للكارثة. في اليوم نفسه الذي ضربت فيه الكارثة درنة، أعلن النجل الأكبر لخليفة حفتراهتمامه بالترشح لمنصب رئيس ليبيا في الانتخابات التي طال انتظارها.

وقال مراقبون إن صدام حفتر البالغ من العمر 32 عاما، والذي غالبا ما يُنظر إليه على أنه الوريث المحتمل على الرغم من جهود إخوته، سرعان ما استخدم دورهِ بوصفه رئيسًا للجنة الاستجابة للكوارث الليبية لإضفاء الشرعية على مكانته الدولية مع إحكام قبضته على المساعدات.

ويرأس صدام حفتر كتائب طارق بن زياد، وهي ميليشيا جزء من الجيش الوطني الليبي واتهمتها منظمة العفو الدولية مؤخرًا بـ «ارتكاب سلسلة من الفظائع، بما في ذلك القتل غير القانوني والتعذيب وغيرهِ من ضروب المعاملة السيئة والإخفاء القسري والاغتصاب. وغيرها من أشكال العنف الجنسي والتهجير القسري - دون خوف من العواقب».

وأشار جليل حرشاوي، المتخصص في شؤون ليبيا والزميل المساعد في المعهد الملكي للخدمات المتحدة، إلى جهود صدام حفتر لإظهار السيطرة على فرق الإغاثة الدولية التي تصل إلى درنة وكيف أدى ذلك إلى إبطاء الاستجابة الحيوية للكوارث في وقت الأزمة. وأزضح أن كل شيء يتركز في أيدي عائلة حفتر. ولا يوجد مراكز قوة أخرى في شرق ليبيا.

وقال الحرشاوي إن سيطرة عائلة حفتر على جهود الاستجابة، ولا سيما الدور البارز لصدام حفتر، لم تقدم سوى القليل من الأمل في أن أي تحقيق محلي أو دولي في الخسائر في الأرواح في درنة يمكن أن يدقق بالكامل في مسؤوليتهم أو مسؤولية غيرهم عما حدث.

وقد وعد النائب العام الليبي بالتحقيق في انهيار كلا السدين في درنة، وكذلك تخصيص ملايين الدولارات من التمويل الذي يهدف إلى صيانة السدود التي بُنيت في السبعينيات. وبينما تعهد بالتحقيق مع السلطات المحلية في درنة والحكومات السابقة، التقى النائب العام بصدام حفتر. وذكر التلفزيون المحلي أن رئيس بلدية درنة أوقف عن العمل على ذمة التحقيق يوم السبت.

وقال الحرشاوي: «صدام يضع نفسه باعتبارهِ الرئيس. وتتجه الأمور ببطء نحو استنتاج واحد، وهو أنه لا يمكن إلقاء اللوم إلا على المسؤولين من المستويات الوسطى. وجزء كبير من الاستنتاج مستبعد منذ البداية، إنه ليس تحقيقًا مفتوحًا».

تايمز أوف إسرائيل: حركة معارضة مصرية تقاطع الانتخابات المقبلة بعد سجن مرشحها

(سياسية . تايمز أوف إسرائيل)

أبرزت صحيفة تايمز أوف إسرائيل إعلان تحالف التيار الحر المعارض في مصر عدم مشاركته في الانتخابات الرئاسية المقبلة.

وقالت الصحيفة العبرية إن حركة المعارضة الليبرالية الرئيسة في مصر أعلنت، الأحد، أنها لن ترشح مرشحًا رئاسيًا في الانتخابات المتوقعة العام المقبل، بعد أن حكم على مرشحها بالسجن ستة أشهر.

قال ائتلافه السياسي «التيار الحر» إن المعارض البارز هشام قاسم، الذي حكم عليه يوم السبت بالسجن ستة أشهر، كان «مرشحًا رئاسيًا محتملًا».

وقالت المجموعة المعارضة إنها «لن ترشح مرشحًا للانتخابات الرئاسية المقبلة» بعد إدانة قاسم بسب وزير سابق و «ازدراء المسؤولين».

وقال التيار الحر في بيان إن «هشام قاسم مرشح رئاسي محتمل لو توفرت الضمانات الانتخابية الأساسية»، وأعلن أيضا أنه سيعلق عملياته.

ولفتت الصحيفة إلى أن الانتخابات الرئاسية، المتوقع إجراؤها العام المقبل، هي بالفعل محل اتهامات بأنها تجري في سياق حملات قمعية.

وقال التحالف إن «الأجواء السياسية لن تسمح بإجراء انتخابات حرة ونزيهة وعادلة والتي بدونها سيكون النظام هو الخصم والحكم».

وندد المرشح الوحيد الذي خاض حملته الانتخابية حتى الآن، أحمد الطنطاوي، بالمضايقات المتكررة من قوات الأمن ضد فرقه وأنصاره.

وكشف طنطاوي، الجمعة، عن التنصت على هاتفه، بحسب تقرير صادر عن مختبر سيتزن لاب بجامعة تورنتو.

ومن المتوقع على نطاق واسع أن يعلن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ترشيحه، لكنه لم يفعل ذلك بعد.

ويدعو تحالف التيار الحر بزعامة قاسم، الذي شكلته أحزاب المعارضة في يونيو، إلى التحرير الاقتصادي ويدعو إلى إنهاء قبضة الجيش الخانقة على الاقتصاد المصري.

وفقًا لعضو التحالف جميلة إسماعيل، لطالما كان يُنظر إلى قاسم على أنه تهديد بسبب انتقاده لدور الجيش في الاقتصاد - الذي كان في حالة سقوط حر لأكثر من عام ومن المرجح أن يكون نقطة خلاف رئيسة في الانتخابات القادمة.

ودعت منظمة العفو الدولية الحقوقية، الخميس، السلطات المصرية إلى «الإفراج الفوري» عن قاسم.

ووصفت اعتقاله بأنه «إشارة إلى أن حملة السلطات المصرية الضارية لإسكات المنتقدين السلميين ومعاقبة المعارضة مستمرة بكامل قوتها».

ميدل إيست أي: أطفال مصريون في تركيا في طي النسيان بعد رفض القاهرة إصدار شهادات الميلاد

(المصريين في الخارج . ميدل إيست آي)

نشر موقع ميدل إيست أي تقريرًا أعدّته شيماء الحديدي تُلقي في نظرة على جانب من جوانب معاناة المعارضين المصريين في الخارج، وتحديدًا استخراج شهادات الميلاد لأبنائهم.

ووفقًا للموقع البريطاني، فمنذ أكثر من عامين، يعيش زياد منذ يوم ولادته، وهو ابن لمواطنة مصرية تدعى يمنى، في تركيا بدون أي جنسية رسمية، على الرغم من حقه في الجنسية المصرية بحكم والديه.

زياد هو حالة من تسع حالات وثقتها ميدل إيست آي، وربما واحدة من عشرات أخرى، لأطفال من أصول مصرية ولدوا في تركيا ويكافحون للحصول على شهادات ميلاد تؤكد جنسيتهم المصرية.

وتشترط مصر أن تصدر سلطاتها شهادات الميلاد من أجل معالجة وضع الجنسية للمواطن المولود في الخارج.

وأشار الموقف إلى أن هذا الوضع يجعل الأسر في وضع غير مستقر، ولا تستطيع السفر وتسجيل أطفالها للحصول على الخدمات في البلد المضيف، حيث لا يمكنها الحصول على وثائق الهوية المصرية اللازمة.

في غضون ذلك، تتطلب الإقامة التركية والجنسية النهائية وثائق من الدولة الأصلية لمقدم الطلب. وحتى الأطفال المولودين لأبوين أضفيا الطابع الرسمي على إقامتهم يحتاجون إلى وثائق من البلد الذي يحملون فيه الجنسية.

وفقًا لبعض السكان المصريين المقيمين في تركيا، فإن الصعوبات لها عنصر سياسي، حيث كانت تركيا وجهة مفضلة للمعارضين السياسيين المصريين الذين يتطلعون إلى الهروب من الإجراءات القمعية ضد أصوات المعارضة منذ انقلاب 2013 الذي أوصل الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى السلطة.

زياد لديه شهادة مستشفى تؤكد وضعه بوصفه طفلًا ولد على الأراضي التركية لأبوين مصريين.

ترجمت يمنى تلك الوثيقة إلى العربية في القنصلية المصرية في اسطنبول وأرسلتها إلى والدها في مصر للحصول على شهادة ميلاد رسمية من الإدارة العامة للجوازات والهجرة والمواطنة في منطقة العباسية بالقاهرة.

وحتى مع الزيارات شبه الشهرية إلى إدارة المواليد الأجانب في العباسية والزيارات الأسبوعية إلى مكتب السجل المدني المحلي، لم ينجح والد يمنى غي استخراج شهادة ميلاد لحفيدها.

وقالت يمنى : «على الرغم من هذه الجهود، لم تُصدر شهادة ميلاد لابني».

لقد أمضت الآن أكثر من عامين في محاولة تسجيل ولادة زياد.

وتضيف أنه عندما استفسر والدها عن حالة الأوراق خلال زيارته الأخيرة، قيل له إن الأمر ليست في أيدينا؛ إنه مع الأمن الزطني. اذهب إليهم.

ويكفل القانون الجنسية المصرية لكل طفل يولد لأب مصري.

تنص المادة السادسة من الدستور المصري على ما يلي: «الجنسية حق للمولودين لأب مصري أو لأم مصرية، والاعتراف القانوني بهم ومنح الوثائق الرسمية التي تؤكد بياناتهم الشخصية حق يكفله القانون وينظمه».

ومع ذلك، يبدو أن هذا الحق لا ينطبق على عديد من الأطفال المولودين في تركيا.

ويلفت الموقع إلى أن متابعة القضية في مصر أمر معقد بسبب حقيقة أن والد يمنى قد اعتقل سابقًا لحضوره الاحتجاجات بعد انقلاب 2013. وهي تنصح والدها الآن بعدم متابعة الأمر خشية احتجازه مرة أخرى.

تصريح أمني

وأوضح الموقع أن القضية ليست نادرة بأي حال من الأحوال. قالت مصرية أخرى مقيمة في تركيا تدعى إيمان إنها لم تتمكن بعد من الحصول على شهادة ميلاد لابنتها البالغة من العمر عامين.

مثل يمنى، كان على إيمان أن تستعين بمساعدة الأقارب داخل مصر لمتابعة الأمر، مع القليل من الحظ.

وقالت للموقع: «توقفنا عن المتابعة في العباسية بسبب إرهاق والدتي المسنة من الرحلة»، مضيفة أن شهادة ميلاد ابنتها عالقة في مرحلة «التصريح الأمني» منذ سنوات.

في حين أن عديدًا من الحالات قد تنطوي على عنصر سياسي، أكدت إيمان أنه «لا أنا ولا زوجي لدينا أي قضايا سياسية تسبب هذا التأخير»

وقالت سيدة ثالثة تدعى رفيدة، اختارت مثل يمنى وإيمان عدم ذكر اسمها الكامل خوفًا من العواقب، إن طلب ابنتها للحصول على شهادة كان عالقًا أيضًا في مرحلة «التصريح الأمني».

لدى ميدل إيست أي معرفة بعديد من العائلات الأخرى في مواقف مماثلة واتصلت بالإدارة العامة لجوازات السفر المصرية للحصول على معلومات حول الحالات المذكورة. وحتى وقت النشر، لم يكن المسؤولون قد ردوا.

طريق بيروقراطي مسدود

وأضاف الموقع أن القضية لا تقتصر على شهادات الميلاد، ويواجه بعض المصريين في تركيا طريق بيروقراطي مسدود أمام الحصول على أي وثيقة رسمية.

عندما استفسرت يمنى عن سبب عدم تلقي طلب تجديد جواز السفر أي رد، قالت إن القنصلية المصرية في اسطنبول طلبت منها العودة إلى مصر.

وأضافت: «قال لي أحد الموظفين: عودي إلى مصر؛ وإلا سيضيع وقتك ومالك مقابل لا شيء، لا شيء يمكن فعله هنا».

لا يوجد بالطبع ما يضمن حل المشاكل في مصر، والعودة تمثل سلسلة من المخاطر الخاصة بها.

تتمتع مصر بسجل حافل في اعتقال الأشخاص الذين تعتبرهم معارضين سياسيين عند وصولهم إلى بلادهم.

في حالة يمنى، مع انتهاء صلاحية جواز سفرها، سيتعين عليها السفر بوثيقة سفر مؤقتة. وهذا في حد ذاته يستدعي إجراء مزيد من الفحوصات الأمنية عند الوصول إلى القاهرة.

وباعتبارها ابنة معتقل سياسي سابق لديه سجل في العمل من أجل قضايا حقوق الإنسان، فإن التهديد بالسجن هو احتمال واضح في نظرها.

وأضافت «حرفيا، نحن عالقون».

كما توضح حالة يمنى وزياد، فإن مشكلة الحصول على شهادة ميلاد تمثل عقبة من عقبات عدة.

قالت سيدة تحدثت إليها ميدل إيست آي، تدعى زينب، إنها لا تواجه مشكلة في الحصول على شهادة ميلاد لطفلها؛ ومع ذلك، فقد ثبت أن الحصول على جواز السفر أصعب بكثير.

وقالت «حصلت على شهادة ميلاد ابني من مصر في 14 يوما فقط. لكن لسوء الحظ، حاولت التقدم بطلب للحصول على جواز سفر ابني في القنصلية المصرية في اسطنبول قبل عامين، لكنه لا يزال معلقًا بسبب عدم وجود موافقة أمنية».

حتى التصريح الأمني ليس ضمانًا للحصول على جواز سفر، كما هو موضح في حالة جدة طفل يبلغ من العمر ثلاث سنوات، قالت إنه بعد الحصول على تصريح، استغرق طلب جواز سفر الطفل أربعة أشهر حتى الآن، إذ يقوم المسؤولون المصريون بإجراء فحوصات أمنية إضافية.

حياة بدون أوراق

وتطرق الموقع إلى أن عواقب الحياة بدون وثائق تمتد إلى ما هو أبعد من القدرة على السفر، ولها عواقب على يمنى في تركيا.

بدون أوراق الجنسية المناسبة، حتى الحصول على العلاج في مستشفى حكومي محفوف بالصعوبات.

واضافت: «تمكنا من إعطاء التطعيم لزياد في عيادة صحية رسمية لمدة ستة اشهر. لكنهم رفضونا فيما بعد لعدم حصولنا على تصريح اقامة. شرحت وضعنا السياسي، وتوسلت في أوقات أخرى».

أُجبرت الأم على تأخير بعض تطعيمات طفلها حتى قننت الوضع القانوني لإقامة زياد بموجب تصريح إقامة إنسانية، والذي استغرق الحصول عليه عام ونصف.

في حالة أخرى، تُركت فتاة تبلغ من العمر ست سنوات تدعى زهرة غير قادرة على الذهاب إلى المدرسة لأن الوثائق المصرية لم تصل بعد.

في تلك الحالة، تفاقمت المشاكل مع البيروقراطية المصرية بسبب خطأ في النظام التركي، مما أدى لسبب غير مفهوم إلى إلغاء تأشيرتها الإنسانية.

وباتت المشاكل التي تواجه المصريين في تركيا نتيجة بيروقراطية حكومتهم شائعة على نطاق واسع لدرجة أن منظمات ظهرت لمساعدة من يواجهون صعوبات.

من خلال مزيج من الضغط السياسي والاتصالات الشخصية، تمكنت هذه المنظمات في بعض الحالات من مساعدة المصريين في الحصول على أوراق الإقامة التركية التي يحتاجونها.

تواصلت ميدل إيست أي مع أحد هذه المنظمات، التي تأسست عام 2018 وتسمى الجالية المصرية في تركيا.

توقف استخراج الوثائق الورقية

ونقل الموقع عن نادر فتوح، عضو مجلس إدارة المجموعة ورئيس اللجنة الإعلامية، قوله «هناك مشكلة عامة مع القنصلية المصرية في اسطنبول في الحصول على الوثائق الرسمية».

وأضاف: «معظم الأوراق متوقفة. جوازات السفر وبطاقات الهوية والتراخيص معلقة أو تحتاج إلى تصريح أمني مصري من مصر».

وأوضح فتوح أنه نظرًا لاستضافة تركيا لعدد من المعارضين السياسيين من مصر، فإن القنصلية تعتبرهم «خصومًا».

وهذا على الرغم من حقيقة أن مصريين كثُرفي تركيا ليس لديهم علاقات سياسية، بما في ذلك عديد من الطلاب.

وأضاف فتوح: «لا يمكن الحصول على شهادات الميلاد من القنصلية في اسطنبول إلا في حالات نادرة للغاية. لذلك، تلجأ العائلات إلى الأقارب في مصر».

حاولت ميدل إيست آي الوصول إلى القنصلية عبر رسالتين إلكترونيتين مدرجتين في صفحتها الرسمية لكنها لم تتلق ردًا.